

مساع لحلحلة موضوع الجلسة التشريعية

والتعيينات بانتظار نتائج اتصالات الحلفاء مع «الوطني الحر»



نقولا

لا تزال الجلسة التشريعية محور تجاذب سياسي مع ما تفرع عنها من مسائل دستورية مثل عدم جواز التشريع في ظل الشغور الرئاسي. وبينما يعتبر البعض أن هذا الرأي هرقطة دستورية، حسم كل من تكتل التغيير والإصلاح وحزبي «الكتائب» و«القوات اللبنانية» مواقفهم بمقاطعة التشريع قبل انتخاب رئيس للبلاد. أما الكتل الأخرى فمنها من أعلن صراحة ضرورة ممارسة مجلس النواب دوره التشريعي وعدم تعليق هذا الأمر على استحقاقات أخرى، كما توضح كتلة نيار المستقبل موقفها النهائي بعد مشيرة في هذا السياق، إلى اتصالات تجري لحلحلة موضوع الجلسة التشريعية.

كذلك، بقي موضوع التعيينات الأمنية عالقاً لرفض التيار الوطني الحر التمديد لقادة المؤسسات العسكرية والأمنية الذين شاركت ولايتهم على الإتهام وتحديدًا قائد الجيش العماد جان قهوجي، فيما حلفاء التيار، وإن كانوا أكدوا بدورهم رفضهم التمديد إلا أنهم يفضلونه على الفراغ، إلا أن الاتصالات مستمرة مع رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون لإيجاد حل لهذه المسألة.

أما في الشأن السياسي وفي وقت يواصل الرئيس سعد الحريري زيارته إلى واشنطن، ربح عضو كتلة المستقبل النائب سمير الجسر أن تكون موسكو وطهران ضمن لائحة تحركات الحريري المقبلة.

حاجة ملحة للتشريع

فعلی الصعيد النيابي، رأى رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط في موقفه الأسبوعي لجريدة «الأنباء» الصادرة عن الحزب التقدمي الاشتراكي، «أن الحاجة ملحة لفتح دورة تشريعية لتبت عدد كبير من مشاريع القوانين المعلقة والتي تنعكس على الوضع الاجتماعي والمعيشي».

كذلك أكد جنبلاط أنه «لا بد من إقرار مشروع الموازنة العامة في مجلس الوزراء وإحالتها إلى المجلس النيابي وفق الدستور والأصول وكى لا تتحول مناقشة الموازنة إلى حفلة للمزادات الشعبية في مجلس النواب، مما قد يعرّض أرقامها للتضخم الكبير على حساب الاستقرار المالي والنقدي لا سيما في ما يتعلق بسلسلة الربت والرواتب التي لا مقر من تأمين وإرداد قبل التفكير بإقرارها».

وجدد نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري موقفه «المؤيد عقد جلسة تشريعية»، قائلا: «إننا مع تشريع الضرورة والمبجح من ناحية أخرى»، وأضاف: «أنا مقتنع بأنه لا يجوز عدم التشريع مع الشغور الرئاسي لا سيما أن الفراغ في سدة رئاسة الجمهورية قد طال، وفي الوقت نفسه ليست مقتنعا بأن تعطيل التشريع سيذهب بمن يُعطل استحقاق الرئاسة إلى النزول إلى مجلس النواب لانتخاب رئيس».

واعتبر أن «الحكومة التي لا تُنجز مشروع الموازنة هي حكومة «فاشلة»، لافتا إلى «أن الظروف الحالية لا تمنع حكومة الرئيس تمام سلام من إقرار الموازنة فخير البزّ عاجله».

الموسوي: نقف مع ترشيح عون للرئاسة لحرصه على لبنان وعدائه لـ«إسرائيل»

أكد عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسين الموسوي «حرص حزب الله على التغامم داخل الحكومة، ومتابعة المجلس النيابي لدوره التشريعي»، منتقداً «من يتهم الحزب بالتعطيل بذريعة انتخاب رئيس للجمهورية»، ومشهدا على أن الانتخاب لا يكون كيفما اتفق، وإنما يتم اختيار الرئيس الذي يحفظ حرية وسيادة واستقلال لبنان».

وأشار النائب لفاء سياسي في بلدة البرزاية إلى «قبات حزب الله في الوقوف إلى جانب ترشيح العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية، وإن ذلك يستند إلى موقفه الوطنية، وحرصه على حفظ لبنان والعرب والمسيحيين من جهة، وإلى عدائه للكيان الصهيوني من جهة أخرى»، لافتا إلى أن «الحزب لا يمكن أن يوافق على رئيس لا يعتقد ولا يؤمن بأن «إسرائيل» هي العدو، معتبرا «ترشيح رئيس مهان للصهيانية هو تضليل للوطن واستتار به».

وأكد أن «المؤثرين والفاعلين في الواقع السياسي اللبناني لا يريدون القوضي، وإن حزب الله احرص ما يكون على استتباب الأمن، وهو منشغل في الدفاع عن لبنان ومصيره. في مقابل آخرين لا همّ لهم إلا مكاسبهم السياسية»، مشيراً إلى هذا الإطار إلى «تجاوز حزب الله لبعض الحيف في مواقف عدة حرصا على الاستقرار».

وأكد أن «نواب تكتل بعلبك – الهرمل ووزراء البقاع، لا يتوانون ولا يقصرون في العمل على تنفيذ المشاريع العامة في المنطقة، وسيسعون لتنفيذ مشاريع قدمت سابقا، بعد

البناء

الوعي: لا يجوز إلغاء أسماء المفترين من لوائح الشطب

باسيل: لا ضرورة تشريعية أكثر من قانون استعادة الجنسية

الراعي: لا يجوز إلغاء أسماء المفترين من لوائح الشطب



الراعي والوفد المرافق مع لارشييه

لأن لبنان لا يستطيع أن يقوم ويستمر بعملية تجاهل لحقوق اللبنانيين المغترين»، مشيراً إلى «أن كل لبناني له الحق باستعادة جنسيته يجب أن يحصل عليها». واعتبر «أننا اليوم أمام لحظة مفصلية أمام إقرار هذا القانون ولا ضرورة تشريعية أكثر منه، فلا ضرورة وطنية في وجه داعش أكثر منه»، لافتاً إلى أنه «ما يحصل اليوم نكران لحقوق المسيحيين بدءاً برئاسة الجمهورية والقانون الانتخابي وقانون استعادة الجنسية، فإذا كانوا يريدون أن تبقى في هذا الوطن فنحن نصر على هذا القانون، وهذه هي أولويتنا المطلقة»، داعياً «لالحفاظ على وحدتنا وعدم الانقسام أمام مواضيع صورية وكيبانية التي لاصلحة لها إلا للبنان واللبنانيين».

والقى البطريك الراعي كلمة شكر فيها المؤسسة المارونية للانتشار على كل ما تقوم به، منوها بـ«الدور المغترب من لوائح الشطب وكانهم أصوات، فهذا غير مقبول على الإطلاق». واعتبر أنه إذا «كان هناك عطف ودعم دولي للبنان فهذا يعود إلى الإغتراب اللبناني ومسألتهم في الأوطان التي وجدوا فيها، وهذا فخر لنا»، وشدد الراعي على «ضرورة الحفاظ على الوجود اللبناني في لبنان والمسيحي في الشرق الأوسط لأن لبنان يبقى بحاجة لهذا الشرق»، مشيراً إلى أنه «إذا كنا نمرّ اليوم بمرحلة صعبة إلا أنه يجب أن يبقى إيماننا بوطننا كبيرا رغم المرض الذي يعيشه لبنان اليوم».

ودعا «المغتربين اللبنانيين إلى تسجيل وقواتهم الشخصية»، معتبراً أن «لبنان قائم على التوازن الديمغرافي لذلك عليكم مساعدتنا في ذلك من خلال العمل على استعادة الجنسية اللبنانية للحفاظ على وجودنا ليبقي لبنان قائماً بجناحيه المسلم والمسيحي».

وكان البطريك الراعي افتتح مكتب المؤسسة المارونية للانتشار في مقر المطرانية بعد حفل تدشين الكراسي الاسقفية، في حضور نائب رئيس المؤسسة البطريكية المارونية للإنماء الشامل ورئيس مجلس إدارة بنك بيروت سليم صفر، ومدير العلاقات العامة في المصرف أنطوان حبيب.

لقاء بطريكي عرض أوضاع المسيحيين

ساكو حذر من الجدل في جنس الملائكة وأبواب القسطنطينية تسقط



خلال لقاء المطرانكة

أن «هذا الأمر مخيف جداً»، لافتاً إلى أن «في جنوب تركيا مثلاً التي كانت منقطة مسيحية بامتياز، أصبح عددهم قليل جدا اليوم، وكان لدينا فيها خمس أبرشيات من جعلتها أبرشية ديار بكر كان فيها كرسي بطريكي والوجود المسيحي فيها على زوال إذا استمر الوضع على ما نحن عليه». وأعرب عن خشيته «أن يحصل هذا أيضا في العراق وفي تركيا إذا لم نتوحد ونأخذ خطوات جريئة واقعية من أجل الحفاظ على مسيحيتنا وعلى تاريخنا وهويتنا». وأضاف ساكو: «صراحة، علينا أن نخرج من هذه الأطر التي اعتدنا عليها من اللقاءات التي هي أقرب إلى الاستعراض من الواقعية. وعلينا ألا تقع في الخطأ نفسه الذي وقع بين البيزنطيين الذين جادلوا في جنس الملائكة وأبواب القسطنطينية تسقط».

من جهته، تحدث المطران قصارجي، فقال: «الهجرة مستمرة ونحن كنيسة لا نشجع الهجرة نهائيا، ولكن على شعبنا المسيحي أن كان في سورية أو في العراق أن يصمد ويقاوم. ونحن كنيسة يتجسد فيها الرجاء، ان نعطي الرجاء لشعبنا».

يواصل البطريك الماروني الكاردينال بشارة الراعي لقاءاته المسؤولين الفرنسيين، فالتقى أمس رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرار لارشيه وبحفا مواضيع تهم لبنان وفرنسا، لا سيما منها الأمنية والتأرجون وتسليح الجيش وركان الجمهورية.

وكان البطريك الراعي حضر الحفل التكريمي الذي أقامه وفد المؤسسة المارونية للانتشار الذي يواكبه في زيارته الروعية والوطنية إلى فرنسا، برئاسة روز أنطون الشوري في فندق «رافاييل» في العاصمة الفرنسية، شارك فيه الوزيران جيران باسيل والياس بو صعب، رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن، الوزير السابق سليم الصايغ، سفير الجامعة العربية في فرنسا بطرس عسكاري، سفير لبنان لدى اليونيسكو خليل كرم، مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر، نائب رئيس المؤسسة البطريكية العالمية المارونية للإنماء الشامل رئيس مقاطعة أوروبا في الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم روجيه هاني، رئيس مقاطعة أوروبا في القوات اللبنانية إيلي عبدالحى وعدد من المدعوين.

بدأية، ألقت مديرة المؤسسة هيام بستاني كلمة ترحيبية أكدت فيها «الموقف الوطنية للبطريك الراعي»، عارضة المشاريع التي تمكنت المؤسسة من إنجازها حتى اليوم أهمها متابعة مشروع قانون استعادة الجنسية مع النواب وزير الخارجية، ثملقى الوزير باسيل كلمة نوّه فيها بـ «الدور الذي تقوم به المؤسسة المارونية من أجل الإغتراب اللبناني»، لافتا إلى أنه «لو لم تقصر الفاتنة وما زالت بحق الإغتراب لما وجدت هكذا مؤسسات تعنى بهم».

وأشار إلى أن «هناك سفارات وقنصليات لبنانية مقتصرة كثيرا لا بل غير موجودة»، لافتا إلى أن «الدولة بمؤسساتها الدستورية وعلى رأسها مجلس النواب تنتكر لحقوق اللبنانيين في الإغتراب». وقال: «ما أحوجنا اليوم إلى وحدتنا المسيحية والوطنية»، أملا بأن «تكون الوحدة المسيحية تتجلى اليوم بقانون استعادة الجنسية». وأضاف: «حان الوقت بعد 13 سنة من وضع هذا القانون الذي لا يخسر أي جهة سياسية أن يبلّغنا أحد إلينا. لا يجوز بعد هذه السنوات أن يبقى هذا القانون ضائعا في الأدرج».

ورأى أن «موضوع استعادة الجنسية للمغتربين المتحدرين من أصل لبناني هو كيانى ووطني ووجودي

المشكلة، فلن نشارك في التشريع لأمر غير طارئة أو ضرورية، في ظل غياب الرئيس». وعن دعوة بري المصريين على انتخاب رئيس إلى المشاركة في جلسات الانتخاب أولاً. قال ليون: «نحن لا نعطل الانتخاب إذ شاركنا في الجلسة الأولى وانتجت ما أنتجته»، موضحاً أن «من يعطل هو من يضع فيوتات على حقوق المسيحيين، أما نحن فنعطل تهميش موقع الرئاسة عبر الائتان برئيس مسيحي لا قاعدة له. وهذا الأمر مصري ووجودي ولن نتخلى عنه في هذا الظرف»، معتبرا أن «التركيبه الدولية والضغط الخارجي على بعض الداخل، إضافة إلى عدم القبول بالمناقبة الحقيقية وعدم الإقرار بوصول المسيحي القوي إلى الرئاسة، عوامل معطلة للانتخاب».

وأشار عضو تكتل التغيير والإصلاح النائب نبيل نقولا إلى «أننا نقوم في التكتل بعملية مقاومة ضد إلغاء الوطن وكيانه وقوانينه»، مؤكداً أن «جهنتنا قانونية ومحقة». وسأل: «كيف استطاعت الحكومة تعيين أمين عام لمجلس الوزراء؟» لافتاً إلى أن «كل شيء أصبح ممدداً في هذا البلد».

وشدد على أن «لا دخل لمنصب رئاسة الجمهورية بمنصب قيادة الجيش ولا يجوز ربط المنصبين ببعضهما، فذاك منصب سياسي وهذا مركز أمني»، معتبرا أن «التمديد للمنصب الأمنية هو ضرب للمؤسسه العسكرية، فالضابط الذي يقضي حياته ويضع نفسه في الخطر لكي يصل إلى منصب معين، لماذا تلغي دوره ودور كل الضباط الذين يطمحون إلى هذه المناصب؟».

وأشار إلى أن «هناك ضباط أكفء في الجيش اللبناني وقادرين على تسلم القيادة، ولا يجوز لقيادة الجيش العماد جان قهوجي أن يقبل بالتمديد له».

ورأى المكتب السياسي في حزب الكتائب بعد اجتماعه الدوري برئاسة نائب الرئيس شاكر عون، أن كل الأعذار المقدمة لتبرير تعطيل النصاب في جلسات انتخاب رئيس الجمهورية وأهمية فائدة التماسك أمام هول الفراغ وما نتج عنه من تحرية النظام والحاق لبنان بخاتة الدول المارقة ديمقراطياً وبرلمانيا بعيدا عن الدولة العريفة في ممارسة الأصول البرلمانية».

واعتبر أن كل مساهم في تعطيل النصاب وبالتالي تعطيل الترشيع للقاء الأمين هو شريك مسؤول في تعطيل سائر السلطات، وهذا ما نشهد فصوله في مجلس الوزراء المصاب بالشلل وأولى ضحاياها مشروع الموازنة الفائت الأهمية، وفي مجلس النواب الفائت حيازة الإجازة التي تحوله تجاوز الوظيفة الانتخابية إلى الوظيفة التشريعية.. وأكد الحزب في هذا السياق «أن القضايا السيادية التي تلزم البلاد لفترة طويلة، وتحديدًا قانون الانتخاب وتعديل قانون الدفاع هما حكما من صلاحيات رئيس الجمهورية. والخلاصة، يجب إنهاء التعطيل والمبادرة فوراً إلى انتخاب رئيس للجمهورية وبالتالي وقف تعريض لبنان للحدادث المتفاقمة في المنطقة».

ناشد بري مواصلة مساعيه التوفيقية

لقاء الأحزاب شجب محاولات ربط التشريع بانتخاب رئيس

أعربت هيئة التنسيق في لقاء الأحزاب، في بيان، «وقوفها إلى جانب رئيس المجلس النيابي نبيه بري «الحريص باستمرار على قيام المجلس النيابي بواجباته التشريعية الضرورية لضمان استمرارية الانتظام العام وتلبية مصالح اللبنانيين الحيوية التي يجب ألا يكون تخفيفها موضع خلاف». كما ناشدته «مواصلة مساعيه التوفيقية إلى أن تبلغ خواتمها المرجوة».

وأكدت الهيئة «أن محاولات البعض ربط موضوع التشريع بانتخاب رئيس الجمهورية لا يتمتع بالتتمثيل الشعبي والوطني، أمر يتعارض مع دستور الطائف ويشكل إلتزاقاً مقضوحاً ومرفوضاً، لأنه سيؤدى إلى إضعاف موقع الرئاسة وسيؤثر سلبا على الاستقرار السياسي في البلد».

كما أكدت «إدانتها الشديدة لاستمرار حكومات تركيا والسعودية وقطر والأردن في تغذية ودعم الجماعات الإرهابية التكفيرية لمواصلة حربها الإجرامية ضد الدولة الوطنية السورية، وارتكاب المجازر ضد المواطنين السوريين، في محاولة يائسة لتعديل موازين القوى الميداني لمعاب بتحقيق مكاسب سياسية تنتفض من سيادة واستقلال سورية وخيارات الشعب العربي السوري».

وإذنت «المجزرة الوحشية التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية وذهب ضحيتها العشرات من المواطنين في محافظة إدلب»، مشددة على «أن الجيش العربي السوري ولجان الدفاع الوطني سيدحررون الهجمة الإرهابية الجديدة في ادلب، كما سبق أن دحروها في كسب وريف اللاذقية، وستقتل رهانات رجب أروغان وحكام السعودية وقطر في محاولة النيل من إرادة الشعب العربي السوري وجيشه الوطني وتصميمه على حماية سورية وخياراتها الوطنية والقومية المستقلة».

ودعت إلى «وقف فوري للحرب على اليمن، وعدم التدخل في خيارات الشعب العربي اليمني واحترام حقه في تقرير مصيره بنفسه».

مسؤول إيطالي في بيروت اليوم

أعلنت السفارة الإيطالية في بيروت في بيان عن زيارة نائب وزير الخارجية الإيطالية والتعاون الدولي لايو بيستيلي إلى لبنان اليوم وتستمر يومين، لافتة إلى أنه سيوزر اليوم الثلاثاء الكتيبة الإيطالية العاملة في إطار القوات الدولية المعززة في الجنوب، حيث سيلتقي قائد القوات الدولية الجنرال لوتشيانو بورتولانو، ويوزر مركز التدريب الخاص بالجيش اللبناني الممول من إيطاليا. أما الأربعاء فمن المرتقب أن يلتقي رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء تمام سلام ووزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل. وستتخلل الزيارة جولة تفقدية على مشاريع التعاون التي يتولى تنفيذها مكتب التعاون الإيطالي في لبنان، بالاشتراك مع منظمات غير حكومية إيطالية في جنوب لبنان وشماله».

الداوود استهجن تعطيل المؤسسات

استهجن الأمين العام لحركة النضال اللبناني العربي النائب السابق فيصل الداود في تصريح: «الاستمرار في تعطيل مؤسسات الدولة وسلطاتها، وآخرها الاعتراف عن التشريع، وهذا أمر خطير جداً، إن تتحول المؤسسات الدستورية رهيبة للطوائف والمذاهب، وهو ما يقضي على هيكلية الدولة ويجولها إلى دولة فاشلة تنجه إليها مع هذه الممارسة اللامسؤولة، بدءاً من شغور رئاسة الجمهورية، ثم التعرّف الذي يضرب الحكومة المهددة في كل لحظة بالسقوط، لوصول الإنهيار إلى مجلس النواب الذي حاصرته بدمّة تشريع الضرورة، في حين ان صلاحياته ومهامته هي التشريع من دون اية عبارة أخرى». وتمنى «أن يكون مشروع او اقتراح قانون الانتخاب من الأولويات، وهذا ما يؤكد الرئيس نبيه بري، لكن الموضوع له الطابع السياسي وليس الدستوري».



حوري

عدم توافر ذلك نحن لن نقبل بالفراغ بحال جرى التصويت، كما ان الترشيحات لن تكون حرة التصويت بشخص واحد والعرف الواجب الامنيين، فإذا اقتنعت الحكومة بأنه لا بد من هذا التمديد شيء، وإذا لم تقنع شيء آخر، أما السير ببدءاً بتأجيل الاستحقاقات وتمديدتها فهذا أمر غير صحيح».

ولا ونحوه عنه ورغم كل التباين في وجهات النظر، ونحن سوياً دخلنا إلى الحوار بقناعات لم يجبرنا احد عليها باعتبارها ضرورة وطنية ملحة».

وعن زيارة الرئيس سعد الحريري إلى واشنطن قال: «ما يقوم به الحريري حركة دائمة باتجاه دول القرار تعيد البنا مشهد والده الشهيد رفيق الحريري خلال فترات الأزمات»، مرجحاً أن تكون موسكو وطهران ضمن لائحة تحركاته المقبلة».

في المقابل، رأى النائب غسان مخيبر «أن جلسات تشريع الضرورة جاءت على خلفية تقصير النواب بانتخاب رئيس للجمهورية، ولأن الدستور يسمح بتشريع كل ما هو ضروري في هذه المرحلة وأنجاز المواضيع التي لا يمكن ان تتأخر، لكي لا تسري الأمور دستورياً وكان شيئاً لم يكن».

وقال: «إن جلسة تشريع الضرورة هي دعوة إلى إعادة حصر المواضيع الملحة بما هو ضروري جداً، كقانون الإجراءات والموازنة العامة وسلسلة الربت والرواتب واستعادة الجنسية وغيرها من المواضيع الملحة، لكن هناك مواضيع أخرى يمكن ان تنتظر».

أما في موضوع التمديد للقاء الأمين فأكّد مخيبر أنه «من واجب مجلس الوزراء ان يضع لائحة المرشحين على جدول أعماله قبل ان يقول إننا لم نتمكن من التعيين قبل المحاولة»، لافتاً إلى ان «من واجب الحكومة بالحد الأدنى العمل على انتخاب البدائل».

وأشار الوزير السابق غايي ليون إلى أن «موقفنا حدد، ولن نبده، حيث رسمنا حدود التشريع في ظل غياب الرئيس، وحصرتنا مشاركتنا في الجلسات التي تعنى بإعادة تشكيل السلطة أي قانون الانتخاب، وفي كل ما يندرج تحت مصلحة الدولة العليا»، لافتاً الى ان «هناك اليوم مشاريع تدرج في هذا الإطار لكنها لا تدرج على جدول الأعمال، وهنا



الجعيد مع الوفد العربي

جنيب ورئيس التيار الهاشمي السفير سطاو ابو جنيب، يرافقه وفد من «المنظمة العالمية لحقوق الإنسان» منلقنتا العربية والإسلامية اليوم، من هجمة صهيونية أميركية وهجمة تكفيرية إرهابية، تعمل على تشويه صورة الإسلام الحنيف»، بحسب بيان لـ«الجهة».

استقبل المنسق العام لـ«جهة العمل الإسلامي في لبنان» الشيخ الدكتور زهير الجعيد، في حضور عضو مجلس قيادة الجبهة الشيخ شريف توتوي، في مقر الجبهة ببيروت، وقدًا نيابتيًا أردنياً مصرياً عراقياً مشتركاً برئاسة رئيس عشيرة أبو